بعد مسيرة حافلة بالتضحيات والعطاء

الكويتيون يستذكرون اليوم الذكرى الـ11 لرحيل الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله

سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله خلال استقباله الأبارمن يرائن الغزو العراقي على الكويت

صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد أثناء صلاة الجنازة على فقيد الكويت

سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله كان له دور بطولي اثناء الغزو العراقي على الكويت

«الكويت أولا.. الكويت أولا».. الكويت أولا» بهذه الكلمات المؤثرة يستذكر أهل الكويت دائما الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح الذي تصادف اليوم الذكرى الـ11 لوفاته بعد مسيرة حافلة بالتضحيات والعطاء.

ففي 13 مايو من العام 2008 فقدت الكويت الأمير الوالد الذي يعد رمزا من رموزها الوطنية ورجلا قل نظيره وتكراره وفارسا كرس حياته في خدمة هذا البلد في مناصب عدة تميزت بالتفاني والإخلاص في سبيل رفعته وأمنه واستقراره.

بعبارة «الكويت أولا» افتتح الشيخ سعد العبدالله -طيب الله ثراه- في 15 أكتوبر 2001 دور الانعقاد العادي الرابع للفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة مؤكدا أمام جميع أهل الكويت رجالا ونساء ان هذه الأرض الغالية هي الأساس التي منها بدأنا وإليها تعود والتي ستبقى في قلب كل كويتي النبض والدم والشريان.

والشيخ سعد العبدالله - رحمه الله - هو الحاكم الـ14 للكويت إذ تودي به أميرا للبلاد في 15 يناير 2006 وهو الأمير الرابع في عمر الدولة الدستورية التي بدأت بتوقيع المغفور له والده الشيخ عبدالله السالم الصباح على وثيقة الدستور في 11 نوفمبر 1962 معلنا بذلك بدء بواكير الدولة الحديثة وكان - رحمه الله - شاهدا ومشاركا في وضع أسس هذه المرحلة الجديدة للبلاد منذ أن تم اختياره عضوا في لجنة صياغة الدستور.

وفي يناير 1978 زكى الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد - طيب الله ثراه - أخاه ورفيق دربه الأمير الوالد وليا للعهد وفي فبراير من العام نفسه عين رئيسا للوزراء بالإضافة إلى ولاية العهد ليقوم بتشكيل الحكومة العاشرة في تاريخ البلاد بعد الاستقلال.

استمر الأمير الوالد في تولي رئاسة العديد من الحكومات المتعاقبة حتى عام 2003 عندما تم فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء ليعهد بهذا المنصب إلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد فيصبح رئيسا لمجلس الوزراء ويشكل الحكومة الـ21 في تاريخ الكويت الحديث.

قبل تسلمه أمانة ولاية العهد شغل الأمير الوالد العديد من المناصب لا سيما في القطاع الأمني إذ تولى منصب نائب لدائرة الشرطة منذ 1954 حتى 1959 حين صدر مرسوم أميري بتعيينه نائبا لدائرة الشرطة والأمن العام بعد دمجهما.

وبعد استقلال البلاد عين - رحمه الله - وزيرا للداخلية عام 1962 ثم اختير وزيرا للدفاع عام 1964 ليصبح بذلك مهندس السياسة الأمنية في الكويت الحديثة.

وحرص الشيخ سعد العبدالله منذ بداياته الأولى في طريق السياسة على الاهتمام بالمؤسسة العسكرية في البلاد فعمد أولا قبل الاستقلال إلى إنشاء مدرسة الشرطة عام 1956 ثم استمر في تطوير هذا القطاع المهم فتم في عهدة تطوير أجهزة الشرطة واستحداث قطاعات جديدة فيها مثل إدارة الأدلة الجنائية والطب الشرعي التي أسسها عام 1961.

ثم انشأ - رحمه الله - مجلس الدفاع الأعلى عام 1963 لكي يعمل على رسم السياسة العليا لشؤون الدفاع في الدولة مثل إعلان الأحكام العرفية أو إعلان حالة الحرب الدفاعية وتنسيق شروط معاهدات الصلح والاتفاقيات العسكرية بين الكويت ودول العالم.

وصدرت في عهد الشيخ سعدالعبدالله - رحمه الله - الكثير من القرارات التي تصب في صالح تطوير منظومة جهاز الأمن الداخلي (وزارة الداخلية) ومن أبرزها إنشاء مركز المعلومات الآلي بالوزارة وصرف بدل الإمرة وتشكيل لجنة شؤون الموظفين وصرف بدلات وعلاوات إضافية لرجال الشرطة والاحتفال باسبوع المرور الأول عام 1962.

كان الأمير الراحل رجل دولة من الطراز الأول في إدارة الأزمات فلم يكن مستغربا أن يطلق عليه (بطل التحرير) خلال فترة الغزو العراقي الغاشم عام 1990 فقد أصر منذ اللحظات الأولى للغزو على مغادرة أخيه أمير البلاد آنذاك الشيخ جابر الأحمد إلى السعودية للحفاظ على حياته التي بها تبقى رمز الشرعية الكويتية أمام العالم.

كما كان مدافعا عنيدا عن الحق الكويتي في جميع المحافل الدولية طوال أشهر الاحتلال فقام بجولات دولية عديدة لشرح قضية الشعب الكويتي وحشد الرأي العام الدولي والعربي والإسلامي للوقوف إلى جانب الحق الكويتي.

وأشرف الراحل على أحوال الكويتيين الصامدين على أرض الوطن وخارجه وتفقد أوضاعهم المعيشية والصحية إضافة إلى دعمه عناصر المقاومة الكويتية في الداخل واتصالاته اليومية مع قادة المقاومة ودعم بالمؤن والأموال لتشجيعهم على مواصلة الصمود في وجه العدوان.

منذ اللحظات الأولى للتحرير دخل الراحل إلى الكويت وتسلم مهامه كحاكم عسكري حتى يعيد الأمن والنظام إلى الدولة فضلا عن مهامه في رئاسة حكومة البناء والإعمار التي صدر مرسوم أميري بتشكيلها في أبريل 1991 فشكل - طيب الله ثراه - خلية عمل كان لها الأثر الكبير في فرض الأمن وإعادة السيطرة على جميع مرافق البلاد.

وبرزت جهود الأمير الوالد - طيب الله ثراه - الواضحة في العمل بكل همة وإخلاص على إعادة العمل في مرافق الدولة بكل كفاءة وسرعة وإعادة النظام والأمن وفرض هيبة الدولة وسلطتها ووضع خطة لإعادة الوافدين الشرفاء إلى أعمالهم للمشاركة في إعادة البناء إضافة إلى سرعة التعامل مع أكبر كارثة بيئية تحل بالبلاد وهي إطفاء آبار النفط المشتعلة.

وأشرف الأمير الوالد - رحمه الله - على عودة الديمقراطية إلى الكويت من خلال تنظيم أول انتخابات نيابية بعد التحرير في عام 1992 والتي على اثرها بدأ في 20 أكتوبر 1992 أول مجلس تشريعي بعد التحرير.

واولى - طيب الله ثراه - قضية الأسرى والمفقودين اهتماما خاصا كونها قضية الكويت الأولى وكثف الجهود على جميع الأصعدة من أجل إطلاق سراحهم علاوة على رعايته لأهالي الأسرى و الشهداء.

في 15 يناير 2006 تودي بالأمير الوالد أميرا للبلاد بعد وفاة أخيه الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراهما - لكن نظرا إلى تراجع حالته الصحية فقد انتقل الحكم وفق الأطر الدستورية في 29 يناير من العام نفسه إلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وفي صبيحة 13 مايو 2008 توفي سموه في منزله بقصر الشعب حيث تم إعلان حالة الحداد الرسمي في الكويت حزنا على هذا الرجل العظيم الذي أفنى حياته في العمل من أجل الكويت والكويتيين فأحبوه وأحبهم ولا يزال خالدا في قلوبهم ووجدانهم.

تتمات

أزمة بين السلطتين

الأمة مرزوق الغانم خارج البلاد، فقد قمت برفع الجلسة المخصصة لبحث قانون العفو الشامل، لعدم اكتمال النصاب، ولإبلاغ الحكومة رئيس المجلس عدم حضورها هذه الجلسة».

وبسؤاله حول ما يثار من عدم اشتراط حضور الحكومة لانعقاد الجلسة، قال الكندري إن نص المادة 116 من الدستور واضح بوجوب أن تكون الحكومة ممثلة في الجلسات.

وبين أن النص واضح وصريح وكل الشواهد البرلمانية تنص على ذلك، مضيفاً أن رئيس مجلس الأمة الأسبق احمد السعدون، المشهود له إمامه بمواد ونصوص الدستور واللائحة، قام في عام 1981 برفع الجلسة أثناء انعقادها، عندما خرج الوزير الوحيد الذي كان حاضرا ورفع الجلسة، نظرا لعدم وجود الحكومة في تلك الجلسة.

وكان رئيس مجلس الأمة قد أعلن في وقت سابق «أن الحكومة أبلغته بأنها لن تحضر الجلسة، لأنه لم يتم التنسيق معها سواء على الموضوع أو التوقيت».

وأمس أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أن الحكومة لن تحضر الجلسة الخاصة بالعفو الشامل، وذلك لعدم التنسيق معها مسبقاً كما هو معهود عند طلبات الجلسات الخاصة.

وكان عدد من النواب قد قدموا طلبا لعقد جلسة خاصة لمناقشة قانون العفو الشامل.

من جهته استغرب النائب محمد الدلال عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة لمناقشة قضية مهمة تتعلق بالعفو الشامل والعام، والبت في هذه القضية وفق المادة 75 من الدستور.

وقال الدلال إن هذه القضية مهمة لهم أشخاصاً وطنيين قد يخالفهم البعض، ولكن الكل يتفق على أنهم وطنيون قدموا الكثير للكويت والإصلاح وحاربوا الكثير من الفساد.

أضاف أن إنهاء هذه القضية وعدم تركها معلقة أمر واجب، حيث تعد من القضايا الرئيسية التي تستحق النقاش.

وبين أن 22 نائباً تقدموا بطلب عقد الجلسة الخاصة يريدون مناقشة قانون العفو الشامل، وفق المادة 75 من الدستور، وبالمقابل أعطى الدستور صلاحية العفو الخاص لصاحب السمو.

وأشار الدلال إلى أن من صلاحية المجلس مناقشة القضية والتصويت على القانون سواء الموافقة أوعدمها، ولكن للأسف الحكومة لم تحضر، وهذه حالة من عدم التعاون وعدم الحرص على تطبيق الدستور.

ولفت إلى أن ما تطلقه الحكومة مجرد شعارات للتعاون أو التنسيق دون أن تطبقها، وهذه سلبية كبيرة منها وبالمقابل تطالب النواب بالتعاون معها.

أضاف أن الموقف الحكومي فيه تعدٍ على الدستور وعدم تعاون ويخلق أزمة بين السلطتين، لأن المجلس يقدم الآليات الدستورية القانونية الطبيعية والحكومة تقابلها بعدم حضور.

وأشار إلى أن الأيام المقبلة ستكون مزعجة في العلاقة ما بين السلطتين، على مستوى عدد من المواقف المتعلقة بإقرار قانون العفو العام الشامل.

وطالب الدلال الحكومة بمراجعة موقفها وحضور ونقاش أي قضية خاصة بالعفو، وإلا فستكون هناك عواقب غير مرغوبة.

وقال إن الحكومة يجب عليها تعزيز الجبهة الداخلية في ظل هذه الأوضاع الإقليمية المحيطة، وليس ضرب المادة ٥٠ من الدستور والتعدي على المادة ٧٥ منه وعدم تفعيل اللجان الخاصة بهذه القضية.

وأكد الدلال رفضه هذه الممارسات من الحكومة محيياً الزملاء النواب الذين حضروا الجلسة، متمنياً أن تتغير المواقف الحكومية تجاه الكثير من القضايا.

من جهته انتقد النائب حمدان العازمي عدم انعقاد الجلسة الخاصة لمناقشة قانون العفو الشامل بسبب عدم حضور الحكومة وتعذرها بعدم التنسيق، موضحاً أن الأصل والأهم هو حضور النواب وليس الحكومة.

وقال العازمي إن عدم حضور الحكومة هو مؤشر سلبي، مطالباً بموقف نيابي واضح حيالها سواء من خلال الاستجوابات أو تعليق الميزانيات أو الانسحاب من الجلسات أو عدم حضور اجتماعات اللجان إن تطلب الأمر ذلك.

وطالب النواب بتوجيه رسالة واضحة للحكومة التي طالما تتعذر بعدم التنسيق مع المجلس، لافتاً إلى أن طلب عقد الجلسة وقع عليه 22 نائباً وأنه ليس حدثاً طارئاً.

وأكد أن الهدف من عقد الجلسة هو مناقشة قانون العفو الشامل، مضيفاً أن الحكومة سوف تتجرأ مستقبلاً بتعليق المجلس بطريقة غير مباشرة من خلال عدم حضور الجلسات.

ودعا إلى تحويل الطلب إلى المحكمة الدستورية لكي يتم تفسيره، معتبراً أن ما يحدث هو تشويه لسمعة المؤسسة التشريعية وأن الحكومة تدفع باتجاه ذلك كي يصبح هناك تذمر من قبل المواطنين تجاه المجلس.

وأشار إلى إن هناك نواباً لم يوقعوا على طلب عقد الجلسة ولكنهم حضروا، داعياً إياهم بأن «يتخذوا موقفاً واضحاً تجاه الحكومة إن كانوا يريدون إعادة الهيبة للمؤسسة التشريعية».

وقال إن من حضر من النواب ممن وقعوا على الطلب أم لم يوقعوا وصل عددهم إلى 28 نائباً، كاشفاً عن أنه «طلب من النواب في اجتماع تم عقده اليوم ضرورة تقديم بيان بعدم التعاون مع الحكومة وأن يكون هناك موقف تجاهها».

من جانب آخر تساءل النائب أسامة الشاهين عن سبب عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة التي تقدم بطلب عقدها مع مجموعة من النواب، لمناقشة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس وحدة وأمن الوطن، ومن ضمنها موضوع العفو الشامل، خاصة وأن طبول الحرب تقرع الآن في المنطقة والاستعداد واجب أساسي تجاه الوطن والمواطنين.

وقال الشاهين إنه تفاجأ بعدم حضور الحكومة رغم أهمية وحساسية الوضع الذي يتطلب تلاحم السلطتين، مشيراً إلى أن ذلك يترتب عليه آثار سيئة في العلاقة بين السلطتين ويعيد للذاكرة التطبيق الخاطئ لموادالدستور.

وأكد أن هناك فهماً خاطئاً في ضرورة حضور الحكومة لصحة انعقاد الجلسات، مؤكداً انه عرف دستوري لكن ليس له محل في الدستور.

ولفت إلى أن المادة ٩٧ من الدستور واضحة وتشترط حضور نصف أعضاء مجلس الأمة لصحة انعقاد الجلسات، أما المادة 116 فتتحدث عن واجب الحكومة في التواجد بالجلسة سواء برئيسها أو بأحد أعضائها، ولم تقرر أن هذا شرط من شروط صحة انعقاد الجلسة.

وأوضح الشاهين أنه ليس من المنطق أن يعاقب مجلس الأمة، بسبب تخلي الحكومة عن تنفيذ واجبها في حضور الجلسات، خاصة إذا تحقق شرط حضور نصف أعضاء المجلس.

وبين الشاهين أن الرئيس الأسبق لمجلس الأمة احمد السعدون والنواب السابقين مسلم البراك ومرزوق الحبيني وعبد الواحد العوضي وحسن جوهر تقدموا عام 2009 بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لحسم الجدل في موضوع صحة انعقاد الجلسة متى ما اكتمل النصاب القانوني من الأعضاء من دون الوزراء.

وقال إن هذا الاقتراح تقدم به عبر كتلة التنمية والإصلاح في مجلس 2012.

وبين الشاهين أنه في مجلس 2017 تقدم بالمقترح ذاته مع عدد من النواب منهم جمعان الحربش ومحمد الدلال وعبدالله فهاد ومبارك الحجرف لكن ما زال في أدراج اللجنة التشريعية رغم أهميته لتطبيق الدستور على الوجه الصحيح في صحة انعقاد الجلسات بنصف أعضاء المجلس.

وأشار إلى أن البلاد تمر بظرف إقليمي وأمني ودبلوماسي خطر يوجب على الحكومة التواجد والتحاور والتلاقي وليس التنافر وعدم الحضور دون أي مبرر دستوري أو قانوني أو سياسي يذكر.

بدوره أكد النائب صالح عاشور ان الجلسة الخاصة للعفو الشامل والمصالحة الوطنية لم تعقد لأسباب عديدة، أهمها عدم التنسيق مع الحكومة ولا بقية النواب بخصوص الجلسة.

وقال عاشور: حضرنا اليوم للجلسة الخاصة بالعفو الشامل والمصالحة الوطنية ودعم الوحدة الوطنية التي لم تعقد لأسباب كثيرة.

وأوضح ان مفهوم الدعوة للجلسة ارتكز على وجود اخطار خارجية وداخلية والعفو الشامل والمصالحة الوطنية، لافتا إلى أن عقد جلسة لمناقشة قضايا بهذه الأهمية يحتاج إلى تنسيق على مستوى عال بين المجلس والحكومة.

وأشار عاشور إلى ان «هذا التنسيق لم يتم فمن الطبيعي ألا تعقد جلسة لهذه القضية الحساسة والمهمة من دون تنسيق».

أضاف انه حضر الجلسة لكن لديه تحفظات على ما ورد في الدعوة، منها ما أشارت إليه من وجود أخطار داخلية.

وقال إنه لا يوجد هناك أي خطر داخلي في الكويت، بل إن الكويتيين كلهم يد واحدة متعاونون متحابون متعاضدون خلف القيادة السياسية، وخلف ما يتخذه صاحب السمو من قرارات، دعما للوحدة الوطنية واستقرار البلد على جميع المستويات خصوصا على المستوى السياسي.

ولفت عاشور إلى ان من يدعو الى مصالحة وطنية والعفو الشامل، كان يفترض به ان يعرض الدعوة ويشارك فيها جميع اطياف المجتمع خصوصا ممثلي الأمة.

وأشار إلى أن هذه الدعوة لم تعرض على أي نائب شيعي للحضور والمشاركة، وكذلك لم يكن هناك أي اتصال وتنسيق مع النواب المعارضين لهذه الدعوة، وهذا ايضا احد اسباب عدم انعقاد الجلسة.

وأوضح عاشور انه لو كان هناك اهتمام وأهمية للموضوع لكان هناك حوار بين النواب ومن ثم العودة إلى هذه الجلسة.

«التخطيط» يناقش

وفق استراتيجية متوافقة مع رؤية «كويت جديدة 2035».

أضاف البيان أن المجلس تناول موضوع التخصيص وعناصره الأساسية وإيجابياته وسلبياته، انطلاقا من كون مشاركة القطاع الخاص تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر الخطة الإنمائية الثالثة.

وذكر أن الشيخ ناصر الصباح تراس أمس أيضا اجتماعا خاصا لبحث مشروع الطاقة البديلة، بحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ومشاركة وزيري المالية والنفط وممثلي موسسة البترول الكويتية، حيث تمت مناقشة أهمية الاستفادة من الطاقة البديلة ماليا وبيئيا، باعتبار المشروع أحد محاور رؤية «كويت جديدة 2035».

توافق كويتي

الشقيقين، وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة، كما جرى خلال الإجتماع التباحث والتنسيق حول عدد من الموضوعات، المتعلقة بتعزيز آفاق العمل الثنائي المشترك والسبل الكفيلة لمواجهة التحديات المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتطورات التي تشهدها المنطقة، بالإضافة إلى مناقشة مجمل القضايا محل الاهتمام المشترك.

من جهته أكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله، أن هناك توافقا كويتيا عراقيا، على حل العديد من القضايا العالقة في إطار العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين.

وأعرب الجار الله عن ثقته الكبيرة في إسهام تلك المباحثات بدفع العلاقات لمزيد من التعاون وتطوير مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين.

وكشف عن خمس وثائق سنوقع من قبل ممثلي البلدين، بالإضافة إلى محضر متفق عليه بين الجانبين تشمل جميع أوجه التعاون بهدف البناء على ما تم إنجازه في الاجتماعات السابقة.

كما أعرب الجارالله عن الارتياح من الأجواء الإيجابية التي سادت الاجتماعات والتعاون الذي أبداه الوفد العراقي حول الموضوعات التي تم بحثها في فرق العمل المشتركة، مشيدا بالإنجازات التي تحققت من خلال فرق العمل المشتركة.

وأكد أن الاجتماع يأتي في ظروف دقيقة وحرجة تمر بها المنطقة وعليه فإنه من المهم والضروري «مد جسور التواصل مع الأشقاء لتعزيز وتوثيق العلاقات بين البلدين».

باسل الصباح

الأدوية الموجودة في الصيدليات وربطها بالمستودعات الطبية، وسيقنن من الميزانية الخاصة بالأدوية وسيحافظ على المال العام، كما يساهم في معرفة الأدوية التي صرفت للمريض وذلك للحدّ من الأعراض العكسية والتفاعلات الدوائية، وتنبيه المريض عبر رسائل نصية بصرف الدواء بالمكان الذي صرف منه فضلاً عن تنبيهه الى قرب نفاد كمية الدواء الذي صرف له ليقوم بصرف دواء جديد.

وأعلن تطبيق الملف الإلكتروني بجميع المستشفيات والمراكز الصحية والتخصصية قريبا، وتوحيدها الى ملف واحد، منوها الى أن إلزام الأطباء والهيئة التمريضية والطبية المساندة بدورات الإنعاش القلبي والرئوي يصب في مصلحة المرضى.

من جهة أخرى أصدر وزير الصحة أمس، قرارا بتشكيل لجنة لتقييم ومراجعة ودراسة رسوم خدمات التراخيص الطبية والمجلس الطبي العام.

وأوضحت وزارة الصحة في بيان صحفي أن هذا القرار يشمل تقييم ومراجعة ودراسة رسوم خدمات التراخيص، التي تقدمها مختلف إداراتها والصادرة بموجب القرارين الوزاريين 53 و54 لسنة 2019.

أضافت أن القرار يتضمن تقديم اللجنة الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأنها، ودراسة جميع الأوراق والملاحظات المتعلقة بالموضوع والواردة من الجهات ذات الصلة.

لبنان ينعي

أضاف ان بغياب البطريرك صفير تفقد الكنيسة المارونية واحدا من ابرز بطاركتها ورعاتها، وكانت له بصمات مشرقة للكنيسة مدبرا لشؤونها ومحافظا على تقاليدها وتراثها التاريخي.

من جهته قال رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري ان البطريرك صفير جسد بشخصه وبعمله، إرثا للقيم الروحية والوطنية في مرحلة صعبة من تاريخ لبنان.

واكد ان صفير ارتفع بالصلابة والقدوة والثبات والشجاعة الى مرتبة الرمز الوطني الذي اسهم بكل تاكيد بتحويل مجرى الأحداث، ونقل لبنان من حال الى حال.

وكان صفير انتخب في العام 1986 بطريركا للطائفة المارونية، وواجه سنوات الحرب الطويلة وعمل على التهدئة ومد الجسور بين اللبنانيين من مختلف طوائفهم، وعرف برجل الاعتدال في ظل الحرب المدمرة التي شهدها لبنان.

وساهم في اقرار اتفاق الطائف عام 1990 والذي انهى الحرب اللبنانية وظل يطالب بسيادة لبنان واستقلاله، حتى الانسحاب الاسرائيلي في العام 2000 والانسحاب السوري في العام 2005 فلقب ببطريرك الاستقلال.

واجرى المصالحة التاريخية في جبل لبنان العام 2001 متمسكا بالعيش المشترك بين اللبنانيين وبموقفه الوطنية الجامعة، وتقدم صفير باستقالته في مطلع سنة 2011 طالبا اعفاءه من المهام البطريركية فانتخب المطران بشارة الراعي بطريركا في 15 مارس 2011.